صحيفة وقائع

نظرة عامة حول الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية

خلفية

يبلغ مجموع السكان في المنطقة العربية أكثر من 357 مليون نسمة ويعيش أكثر من 55٪ من هؤلاء السكان في المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة وفي بعض الدول العربية تبلغ نسبة من يعيشون في المناطق الحضرية نحو 80٪ من مجموع السكان، كما أن عدد سكان الحضر يتزايد بمعدل أسرع من النمو الإجمالي للسكان، بالأضافة الى أن معدل النمو السكاني العام هو من بين أعلى المعدلات في العالم، وقد ازداد عدد سكان الحضر في المنطقة العربية لأكثر من أربعة أضعاف في الفترة ما بين عامي 1970 و 2010، وربما يتضاعف هذا العدد مرة أخرى على مدى السنوات الأربعين المقبلة[1].

وتشكل المناطق الحضرية العربية مصدراً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والبشرية نظراً للفرص التي تقدمها والتي تتمثل في الوظائف والتعليم والصحة والاتصالات والمرافق والنقل والتجارة وكذلك السياحة، وتحتوى عدد من المدن والبلدات العربية على أهم المواقع الأثرية الثقافية بالعالم وهي أيضاً مصدراً للهوية الثقافية.

ما هي المخاطر؟

في أثناء السنوات الثلاثين الماضية، تأثرت المنطقة العربية بأكثر من 270 كارثة، وتسببت تلك الكوارث في مقتل أكثر من 150الف شخص وتأثر بها ما يقرب من 10 مليون شخص[2]، وغالباً ما تتعرض المنطقة العربية لسيول عارمة وجفاف وعواصف وعواصف رملية وزلازل، بالأضافة للتغير المناخي الذى أدى إلى ارتفاع مستوى البحر مما يشكل تهديداً للعديد من المراكز الحضرية الهامة بالمنطقة.

و يشكل النشاط الزلزالي ايضاً خطراً في المنطقة العربية، على سبيل المثال، يضع نظام وادى الصدع الأردنى عدداً من البلدان (الأردن، ولبنان، وفلسطين وسوريا) فى القائمة الأعلى عرضه للزلازل، وبالمثل، فقد تعرضت بعض البلدان في منطقة المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) إلى النشاط الزلزالي في الماضي، كما أن زلازل مدمرة قد أصابت فلسطين عام (1927)، ولبنان عام (1956)، والمغرب عام (1960) ومصر عام (1992) والجزائر عام (2003).

كذلك للتغير المناخي الذى يؤثر على وتيرة وكثافة الأحداث المناخية الشديدة، وللتنوع الكبير في هطول الأمطار مع ازدياد الفيضانات تأثير على المنطقة العربية، إذ أثرت الفيضانات الشديدة على المملكة العربية السعودية واليمن من عام 2008- الى عام 2009 وتقدر الأضرار الاقتصادية الإجمالية بحوالي 1.3 مليار دولار أمريكي[3]، وفي يناير / كانون الثاني عام 2013، تسببت العاصفة الشتوية التي ضربت فلسطين في أضرار اقتصادية بلغت أكثر من 50 مليون دولار وأثرت تأثيراً شديداً على القطاع الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، تقع العديد من المدن الكبرى في المنطقة العربية في مستوى أدنى من سطح البحر في المناطق الساحلية، ومن ثم فإن ارتفاع مستوى سطح البحر قد يكون مدمراً للعديد من المدن الساحلية المكتظة بالسكان في المنطقة، كما أن الأعاصير المدارية تشكل خطرا في المنطقة العربية، ففي عام 2007، ضرب إعصار جونو شبه الجزيرة العربية، وخصوصا سلطنة عمان وحتى ذلك الحين لم تعتبر المنطقة معرضة للأعاصير.

أيضاً قد اصبحت فصول الصيف أكثر حرارة وجفافاً، وفي الوقت نفسه انخفض معدل هطول الأمطار، مما يؤدي إلى جفاف أكثر كثافة وأطول، ولهذا فإن مخاطر الجفاف هي إحدى العوامل الرئيسية في المنطقة، مع تأثر الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الإنتاج الزراعي بشكل منتظم. على سبيل المثال، تعرضتا الأردن وسوريا عامى 2007 و 2010 لأسوأ موجات جفاف سجلت على مر سنوات عديدة ، وترك انخفاض معدل هطول الأمطار- الذي يسبب زيادة في نقص المياه مع تقييد موارد الأراضي الصالحة للزراعة - المنطقة معرضة بشدة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي[4].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(موئل الأمم المتحدة) 2012، حالة المدن العربية 2012 – تحديات التحول الحضري، موئل الأمم المتحدة – نيروبي

[2] المصدر: قاعدة البيانات الدولية للكوارث (www.emdat.be)

[3] المصدر: قاعدة البيانات الدولية للكوارث (www.emdat.be)

[4] أثناء جفاف عامي 2007-2008 بجمهورية سوريا العربية، عانى نحو 75 % من المزارعين من نقص في المحصول وبقي مجموع ناتج المواشي أدنى من 50 % مقارنة بما قبل الجفاف لفترة تزيد عن عام بعد الجفاف (تقرير التقييم العالمي حول الحد من مخاطر الكوارث 2011، الأمم المتحدة، 2011)

UNISDR
The United Nations Office for Disaster Risk Reduction

لماذا المدن في خطر؟

دفع التحضر السريع أشخاص للاستقرار في مناطق عرضة للخطر كالاستقرار على التلال غير المستقرة، والمنخفضات المعرضة للفيضانات أو الأراضي الساحلية، ونظراً لعدم وجود السكن اللائق ينتقل الناس إلى العيش بالمباني غير الآمنة، التي لا تصمد أمام الزلازل أو العواصف القوية.

وتؤثر الأخطار الطبيعية بالمنطقة العربية على المدن بصور مختلفة:

- **السيول العارمة**: هي خطرمتزايد يهدد الحضر بسبب ان الأسطح المغلقة (الشوارع الأسفلت والمباني والأرض المضغوطة...إلخ) لا تمتص الماء، كما أن شبكات الصرف الصحي غير الكافية تتسبب في زيادة مخاطر الفيضانات.
- **الانهيارات الأرضية**: تشكل الأمطار الغزيرة أو النشاط الزلزالي خطراً على السكان الذين يعيشون في المنازل أعلى / أسفل المنحنيات الحادة أو المنحدرات الصخرية الشاهقة.
- **الزلازل**: الأبنية التي تم تشييدها بطريقة غير هندسية وبشكل سيئ غير قادرة على مقاومة الصدمات الزلزالية القوية وربما تنهار، ومعظم وفيات الزلزال هي نتاج انهيار المبانى.
- **تسونامي**: تقع بعض المناطق في المنطقة العربية على طول السواحل ومن ثم قد يشكل التسونامي خطراً عليها، ولهذا فإنه من الضروري وجود مناطق عازلة، ونظم الإنذار المبكر وخطط الإخلاء.
- **الجفاف**: ان هذا الخطر يمكن أن يهدد الإمدادات الغذائية وكثيراً ما يؤدي إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية مما يشكل ضغوطاً على الإسكان والخدمات وفرص العمل.
- **العواصف الرملية**: وهي من بين أكثر الأخطار الطبيعية شدة لا يمكن التنبوء بها، حيث تحمل الرياح العاتية الرمال عالياً في الهواء – وتتركها في الهواء فتسبب سحابة خانقة من الجسيمات وتقل الرؤية بشكل كبير في بضع ثوان، وتقريباً جميع العواصف الرملية قادرة على التسبب في إلحاق أضرار في الممتلكات، والإصابات، والتسبب في الوفيات.
- **الأعاصير الاستوائية**: قد تتعرض المناطق الحضرية لأعاصير ورياح قوية وهطول أمطار غزيرة، ولذلك، من الضروري توافر تدابير فيما يخص بناء مقاوم للرياح، ونظم الإنذار المبكر، ومعلومات وافية ترسل إلى الأسر، وخطط الإخلاء.

ما هي دوافع مخاطر الكوارث؟

هناك عوامل عديدة لها تأثير على مخاطر الكوارث:

يعد **تزايد سكان الحضر والكثافة المتزايدة** أهم عوامل المخاطر عندما تكون نوعية الإسكان والبنية التحتية والخدمات غير كافية.

ضعف الحوكمة: قد ينتج نظام الحكم المركزي ببعض الدول محدودية فى فرص الحصول على الأموال والسلطة على المستوى المحلي، مما يعيق عمل الحد من مخاطر الكوارث المحلية، كما أن ضعف مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار بشأن مسائل الحد من مخاطر الكوارث يزيد من قابليتها للتعرض للأخطار الطبيعية.

سوء التخطيط العمراني: كثيراً ما يحدث التوسع الحضري دون الألتزام بالأطر القانونية، وقوانين البناء، أو خطط استخدام الأراضي و في كثير من الأحيان تكون الخطة الحضرية غير موجود أو قديمة. تتطلب التنمية الحضرية الخطوات المناسبة لإدارة المخاطر و خطط الطوارئ لتطبيق اللوائح وقوانين البناء على أساس معايير واقعية.

قلة الأراضي المتوفرة للسكان ذوي الدخل المنخفض: يتعرض معظم فقراء الحضر للأخطار لأنهم يعيشون على مواقع غير آمنة.

نوعية البناء غير مناسب: إذ ينبغي أن تحدد لوائح وقوانين البناء الحد الأدنى لمعايير السلامة، بما في ذلك مقاومة الأخطار الطبيعية. ومن الضروري العمل بقوانين البناء وتنفيذ اللوائح اللازمة للحصول على مساكن ومدارس ومستشفيات وبنية تحتية آمنة.

تكثيف الأصول الاقتصادية: في كثير من الأحيان يتم حشد الأصول الاقتصادية في المدن الكبيرة، مما يجعل للكوارث تأثيرات هائلة على الاقتصاد المحلي والوطني، والمدينة المرنة هي الأقل تعرضاً لخسائر اقتصادية بشكل كبير.

تراجع النظم الإيكولوجية: نتيجة للتنمية الحضرية غير المخططة والنمو الاقتصادي، تحولت الأنظمة الإيكولوجية وتم استغلالها بشكل غير مناسب، فعلى سبيل المثال، أدت إزالة الغابات إلى التآكل، وتعرض الناس إلى الانهيارات الأرضية الناجمة عن هطول الأمطار الغزيرة.

ما هو "الحد من مخاطر الكوارث"؟

يعرف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطرالكوارث عبارة "الحد من مخاطر الكوارث (**DRR**)" بانها "مفهوم وممارسة الحد من مخاطر الكوارث بجهود ممنهجة بغية التحليل والتحكم في العوامل المسببة للكوارث بما في ذلك العمل على الحد من التعرض للأخطار وتقليل قابلية تعرض الناس والممتلكات لها، والإدارة الرشيدة للأرض والبيئة وتحسين التأهب للأحداث السلبية[5].

تغطي عملية الحد من مخاطر الكوارث تحليل وإدارة الأخطار بهدف الحد من قابلية التعرض لها، وتشتمل على إجراءات من شأنها أن تعزز التأهب والوقاية والتخفيف من حدة المخاطر، وتعتبر المشاركة المجتمعية ضرورية من أجل تعزيز المرونة.

ترتبط عملية الحد من مخاطر الكوارث بمناهج التكيف مع التغير المناخي والحد من الفقر، إذ أن الحد من مخاطر الكوارث بفاعلية يسهم في الحد من خسائر الكوارث ويعمل على وقاية الأصول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع والدولة.

ما هي بعض الإنجازات التي تحققت حتى الآن؟

للحد من آثار الكوارث والتأهب الأفضل، تم تحقيق عدد من الإنجازات بالمنطقة العربية:

زيادة الالتزام السياسي : ففي عام 2012، اعتمد رؤساء الدول العربية الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020، تحت رعاية جامعة الدول العربية، كما اعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (**CAMRE**) والمجلس الاقتصادي الاجتماعي لجامعة الدول العربية في عام 2011. ويجري حالياً ترجمتها إلى إطار عمل لتسهيل التنفيذ الإقليمي والوطني.

في أوائل عام 2013، التزم مجلس التعاون الخليجي (GCC) باتخاذ خطوات لوضع خارطة طريق الحد من المخاطر، كما دعا الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربى إلى التزام إقليمي قوي نحو وضع إستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز قدرة الأمم والأفراد فى مجابهة الأخطار الطبيعية.

رفع مستوى التوعية: واصل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تعزيزه لحملة " تمكين المدن من مجابهة الكوارث" لدعم المناطق الحضرية لتصبح أكثر مرونة في مواجهة الكوارث، وقد انضم ما يقرب من 300 مدينة وبلدية بالمنطقة العربية للحملة (20٪ من المدن في جميع أنحاء العالم). ولقد تم ترجمة دليل رؤساء البلديات حول "كيفية جعل المدن أكثر مرونة" إلى اللغة العربية وتم توزيعه على نطاق واسع في المنطقة، كما قدم المكتب أداة الرصد الذاتي لجميع المدن المشاركة، وأداة التقييم الذاتي للحكومة المحلية (**LGSAT**) التي تساعد الحكومات المحلية في تقييم التقدم الذى احرزته في عملية الحد من مخاطر الكوارث، والمساعدة في معالجة الثغرات والتحديات.

قواعد بيانات: قد تم وضعها لكى تشمل الخسائر الناجمة عن الكوارث، وقد بدأ عدد من الدول العربية في تقديم تقرير حول خسائرها جراء الكوارث، وستوفر هذه القواعد أساساً عملي للتحليل ووضع سياسات للحد من مخاطر الكوارث، ولقد دعم المكتب قائمة جرد الكوارث (**www.desinventar.net**) التي تمكن البلدان من تحليل اتجاهات الكوارث وتأثيراتها بطريقة منهجية وذلك من خلال جمع بيانات الكوارث التاريخية. ولقد قامت تسعة دول من أصل 22 دولة عربية بالبدأ فى تكوين قاعدة البيانات الوطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث و منهم من استكملها بالفعل ومن هذه الدول : جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا، اليمن وتونس.

تقديم التقارير: صاغ عدد من الشركاء الوطنيين تقاريرقومية حول التقدم المحرز فى تنفيذ إطار عمل هيوجو ولقد قدمت كلاً من الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، وتونس واليمن تقارير التقدم المحرز في هذا الصدد، حيث بدأت المدن في عام 2012 في الأبلاغ عن التقدم الذى حققته وتحديات الحد من مخاطر الكوارث التى تواجهها محلياً وذلك من خلال أداة التقييم الذاتي للحكومة المحلية.

الشبكات: أطلق المكتب شبكة الدول العربية لتنسيق الحد من مخاطر الكوارث كمجتمع عملي لتعزيز تبادل المعلومات والعمل المشترك من أجل الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الإقليمي والوطني في الدول العربية، وهي بمثابة آلية إقليمية لمناقشة قضايا الحد من مخاطر الكوارث بين الشركاء الدوليين العاملين في الدول العربية للتخطيط بشكل مشترك لتنفيذ ورصد الأنشطة ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث.

تقاسم المعرفة : هو أمر ضروري، و يدعم المكتب بانتظام عملية تبادل الممارسات الجيدة والتحديات في المنطقة، بما في ذلك تنفيذ "إطار عمل هيوغو (2005-2015) - بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث". ولقد جمع "الاجتماع الإقليمي للنهوض بالحد من مخاطر الكوارث" الذي عقد في أبريل / نيسان 2012 خبراء من الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين، والسودان، وسوريا، وتونس، واليمن والإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك أهم الشركاء الإقليميين مثل مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الخليج العربي والمركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث للتدريب والبحوث.

---

[5] http://www.unisdr.org/we/inform/terminology

مراجعة إطار عمل هيوجو والإبلاغ بالمشاورات العالمية بشأن إطار عمل هيوجو 2 (إطار عمل ما بعد عام 2015 للحد من مخاطر الكوارث): عقدت كلاً من لبنان والجزائر المشاورات الوطنية حول إطار عمل هيوجو ووضعتا التوصيات فيما يخص إطارعمل هيوجو 2. وهذا جزء من جهود مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطرالكوارث المبذولة في المشاورات التي تجرى حالياً في جميع أنحاء العالم لوضع إطار عالمي جديد للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015.

التحديدات التي ينبغي معالجتها مستقبلاً:

التنسيق على المستوى الوطني: إن ملكية الحد من مخاطر الكوارث تتطلب مزيدا من الإيضاح على المستوى الوطني، ومن الأهمية بمكان تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الهيئات الوطنية لضمان أن تتم معالجة الحد من مخاطر الكوارث بصورة شاملة وفعالة.

الرصد والخطوط الأساسية: من الضروري وضع مجموعة بيانات قياسية وذات موثوقية وتحليل للتكاليف والفوائد وقواعد بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث وذلك لتمكين واضعي السياسات ومتخذي القرار من الأطلاع بشكل فعال، كما يتعين على الحكومات المحلية زيادة الاستفادة من أداة التقييم الذاتي للحكومة المحلية.

تنفيذ القضايا المشتركة بين عدة قطاعات: في كثير من الأحيان لا تراعي عملية تعميم المنظور الجنساني، والتنوع الثقافي، والمشاركة المجتمعية وبناء القدرات، فإنه من الضروري جمع المعلومات مصنفة حسب نوع الجنس وبحسب القدرات وذلك من أجل تحديد أفضل الإجراءات للحد من مخاطر الكوارث.

إشراك المجتمعات والحكومات المحلية: إن خلق روابط قوية بين المستوى الوطني والمستوى المحلي أمر بالغ الأهمية، فغالباً ما تضع الحكومات الوطنية قوانين ولوائح مفيدة، إلا أن الحكومات المحلية ليست على دراية كافية أو لا تساهم في تنفيذ تلك القوانين واللوائح. وبالمثل، في كثير من الأحيان لا تأخذ عملية التخطيط الوطني وصنع القرار بعين الاعتبار احتياجات وقدرات المجتمعات المحلية والبلديات لتنفيذ قياسات الحد من مخاطر الكوارث.